لقاء

أجراه مارون بدران وأحمد بومرعي

كساد السوق

اذا كانت مجموعة المشاريع تجاوزت الأزمة باقتدار فلماذا لا ينعكس ذلك على سعر سهمها؟ يقول فيصل العيار: هناك كساد في السوق، وهذا امر خارج ارادتنا. لكن اذا نظرنا الى اسهم المجموعة بشكل عام، فهي محافظة على اسعارها مقارنة مع هبوط لباقي الاسهم. وذكرتم في تقرير في **القبس** اخيرا ان «كيبكو» و«برقان» من افضل الاسهم المحافظة على اسعارها والاكثر عائدا، ومؤسسة «دويتشه بنك» اصدرت تقريرا اخيرا اوصت بشراء سهم برقان واعطته تقييما عند 670 فلسا.

حوار مع نائب رئيس مجموعة المشاريع «كيبكو»

العيار: التغيير آتٍ آتٍ.. فتعالوا نعدِّل الصيغة

■ يا ليت أصحاب القرار يُحددون طريقاً معبداً للإصلاح.. كي نتفادى الفوضى

الاقتصادي والمالي الناجح والقيادي المشهور فيصل العيار يحكي سياسة!.. سياسة مسؤولة بلا مواربة وعميقة بلا مجاملة طالما المأزق الذي تعيشه البلاد وصل حداً لا ينفع معه السكوت ولا دفن الرؤوس في الرمال كأن شيئاً لم يكن.

باستطاعة نائب رئيس مجموعة شركات المشاريع الذي يدير 22 مليار دولار إعطاء دروس في كيفية مواجهة الأزمات ودرء خطرها.. كيف لا وهو مع فريق عمل كبير وبرعاية خاصة من كبار ملاّك غير عاديين يستطيع ان يقول اليوم: ان مجموعته الاستثمارية تكاد تكون شبه الوحيدة في رفع راية النجاة، لا بل المضي قدما في توسعات استراتيجية محلياً وخارجياً بكل ثقة بالنفس، لا بل بكل الاعتداد بتجربة استثنائية.. في وقت غرق ويغرق فيه يومياً كبار في هذا القطاع المترع بالتجارب الفاشلة.

إذا كان الأمر كذلك، فيمكن للعيار أن يدلو بدلوه السياسي بكلام ناصع ناصح لا ريب في صفو مراميه ولا شك في نزاهة مآربه. يقولها وبالفم الملآن: إذا كان لا بد من تعديل الصيغة، فليكن لنا ذلك لأن التغيير آت.. آت، فليكن التغيير مدروساً ومنظماً على أن يحدد أصحاب القرار كيفية تعبيد طريق الوصول، وإلا الفوضى والغوغاء ستبقيان سيدة الموقف. فلا الدستور قرآن، ولا الحكومة الشعبية من الحرمات، ولا إعادة توزيع الثروة حرام، ولا الإصلاح سياسياً واقتصادياً وإدارياً واجتماعيا مستحيل. العيار ينادي بحوار وطني عام وندوات على مساحة الوطن بعيداً عن التهويل والتخويف والتخوين. حوار يجمع كل الأطياف تحت سقف كويت المستقبل، لا أن يحمل كل واحد سيفه وعلمه ويعلن دستوره الخاص.

حوار العيار مع **القبس** طقس صحافي من طقوس كل رمضان، لكن هذه السنة كان الهم الوطني العام طاغياً، وما كان يتجنبه في حواراتنا معه سابقاً يجهر به اليوم غير خائف من لومة أي لائم، إذ يقول: «إن الحكومات السابقة كانت تجهل السياسة. لقد كانوا هواة»، ويسأل: «ماذا نتذكر من السنوات الخمس الماضية غير ظهور لكل مساوئ العنصرية والطائفية والحروب الجانبية؟ ماذا نتذكر غير الخوف والرعب الحكوميين من أي صوت صارخ من أي جهة أتى»؟ ويضيف: «ظهرت كل المساوئ التي كنا نتفاداها طوال سنين وسنين». أكثر من ذلك، يذهب العيار بعيداً في الحديث عن التغيير الديموغرافي، وكيف ان شرائح واسعة من المجتمع في المناطق الخارجية باتت بصوت أعلى تطالب بحقوق وجدوا أنها تأخرت لتصل إليهم، لكن العيار يوافق على المبدأ ولا يوافق على الطريقة التي يتبعها البعض لتحصيل الحقوق. أما عن التجار والحملة غير البريئة عليهم، فيشير إلى تفاهم سابق تغير، فعندما ضعفت الحكومة ضعف التجار. وهذا أمر بات واقعا.

يحذر بو مبارك من خطورة الصراخ والصوت العالي ومن الغوغاء والفوضى.. ومن التهديد بالشارع. ويقول بلا تردد: «هل فئة ناخبة لهذا أو ذاك تمثل كل الشعب؟ بالطبع لا. أين الأغلبية الصامتة. لقد عمدوا إلى تخويفها. لا بل ربما يحاولون اختطافها!» انه غير مقتنع بأي أداة لقياس الشعبية من تلك المستخدمة من قبل بعضهم. «هل 20 ألف شخص خرجوا في الشارع يمثلون الشعب؟ لذا كفانا مبالغة. ودعونا لا نبخس حقوق الآخرين. وتعالوا جميعا إلى حوار مسؤول من أجل صيغة جديدة.. وإلا فالبعض متهم بممارسة سياسة التخريب».. ومع ذلك كان هناك متسع في الحوار مع فيصل العيار لتناول قضايا الرقابة في البنك المركزي وهيئة الأسواق، أوضاع القطاع المصرفي، شؤون السوق وشجونه، كارثة شركات الاستثمار.. فضلا عن مجموعة كيبكو ونجاحات بنوكها وشركاتها التابعة. وفيما يلي نص الحوار:

● فيصل العيار متحدثاً لـ **القبس** كعادته في رمضان من كل عام

تصوير أحمد هواش

● تشدد الجهتان الرقابيتان، بنك الكويت المركزي، وهيئة أسواق المال، في الفترة الأخيرة معاييرهما الرقابية. هل في ذلك حذر اضافي من الأزمة، أم تصحيح أخطاء رقابية سابقة، أم ربما مبالغة في بعض الأماكن؟

ـ تختلف الرقابة بين الاثنين. فالبنك المركزي مؤسسة عريقة، وهي تعمل منذ زمن، ومهمتها كبيرة. مرات تؤدي دورها بشكل جيد جدا، ومرات فيها تشدد وتسلط في بعض المواضيع.

أما الهيئة فقد بدأت تطبيق القانون قبل أن تكتمل إداريا، وفنيا أو إجرائيا. وكانت هذه بمنزلة كارثة بكل المقاييس. لم يكن هذا خطأ الهيئة نفسها، بل خطأ المشرعين والناس الذين حاولوا تنفيذ القانون قبل النضوج. فلا يمكنك أن تطلب من شخص أن يجري وهو لم يتعلم المشي بعد. فقد تحملوا مسؤوليات أكبر من قدراتهم الفنية، هناك نقص في الخبرة والتجربة.

لقد حصل تعطيل لمصالح الناس. فالردود كانت تأخذ وقتا كبيرا من الهيئة. مثلا نحن طلبنا الاستحواذ على شركة قبل عام ونيف. وقد تأخرت العملية كثيرا، والسبب الرئيسي كان غياب الاجراءات الخاصة بالاستحواذات. لقد حددوها لاحقا، لكن إذا كنت مهتما بالاستحواذ على شركة ما، قد لا أرغب في ذلك بعد سنة مثلا. فمثل هذه القرارات يجب أن تتخذ بالسرعة المطلوبة. و في الاستحواذ ايضا يطلبون من المستحوذ أن يعدّ دراسة لتقييم الشركة المستهدفة بالصفقة. علماً ان الشركة موجودة وعندها مدقق وأصولها واضحة وقيمتها الدفترية أيضا. هذا الإجراء غير سليم. لماذا لا تدع المساهمين يطالبون بتوضيح الأمور غير الواضحة؟ أين علاقة الجمعيات العمومية بشركاتها؟

أدوار ليست لهم

كما يبدو أنهم يريدون أن يلعبوا أدواراً كثيرة، مثل دور المدقق. هذا ليس مطلوباً من الهيئة، وعليها أن تثق في الجهات الموجودة في الأصل. فمثلاً يطلبون تقييمات عقارية وفق معايير محددةقد تكون صحيحة، لكن هذه التعليمات لا يجب أن تديرها الهيئة بنفسها، فلتطلبها من المدققين، أنا لا ألوم القائمين على الهيئة، بل ألوم الاستعجال بتطبيق القانون، وقصر مدد مهل توفيق الأوضاع.

● ما تقييمك لإجراء شطب بعض الشركات من البورصة؟

ـ إنه قرار جيد، لكن ماذا أضاف للسوق؟

● ربما بدأت معه مرحلة تنظيف السوق، وستتعلم الشركات ضرورة التعجيل في الإعلان عن بياناتها، وقد تحسنت، أيضاً، الإفصاحات.

ـ أليس في السوق اليوم شركات تنوء تحت المشكلات؟ طبعاً. أما بالنسبة للإفصاحات، فقد تحسنت بالتأكيد مقارنة مع التخبط في السابق. لكن من المفروض على الهيئة أن تيسّر الإجراءات، حتى تسير الأمور بسهولة، مع الحفاظ على اليد الحديدية ضد الأخطاء والمخالفات ولردع أي إساءة في التداول.

● لكن ألا تعتبر أن الهيئة كانت مرنة في بعض الجوانب مثل تعديل شروط تركزات الصناديق، وتمديد المهل، وعدم تطبيق مخالفات فورية على الصناديق التي لم توفق أوضاعها بعد؟

ـ «إذا أردت أن تطاع فاطلب المستطاع»، فالصناديق مرت بفترة قاسية لم تسمح بتسييل أسهم، فالهيئة تكيّفت مع الوضع، لأن مهل توفيق الأوضاع كانت قصيرة جداً.

معاملة القاصرين

● يتشدد البنك المركزي بعملية تجنيب البنوك لمخصصات، ويماطل في عملية إعلان نتائج المصارف. هل تجد هذا التشدد مستحقاً أم مبالغاً فيه؟

ـ وظيفة البنك المركزي هي الحفاظ على النظام المصرفي، المشكلة الوحيدة في «المركزي» أنه لا يتعامل مع البنوك والمصرفيين كأشخاص راشدين، بمعنى، لماذا لا يجلس «المركزي» مع كل بنك ويسأله عن نظرته لهذه السنة، والمشكلات التي يتوقعها والمقترحات بشأن المخصصات. فيعرض «المركزي» على البنك رؤيته بشأن تجنيب مخصصات على طول السنة، حتى يقوّي ميزانيته، فيقسمها على مدار الفصول الأربعة. وبذلك تصبح للبنوك مرونة في اتخاذ القرار بشأن المخصصات. «فالبنوك ليست طلبة مدارس بانتظار النتائج، وفي آخر لحظة يقول لهم المركزي جنبوا 10 ملايين أو 15 مليوناً أو 20 مليوناً». على «المركزي» أن يتعامل مع البنوك كأشخاص راشدين محترفين. أظن أن على البنك المركزي أن يخلع عباءة الماضي.

● لكن ألا تعتقد أن تجربة «المركزي» غير المشجعة مع البنوك قد دفعته إلى التشدد بهذا الإجراء؟

ـ لم أقل أن عليه تغميض عينيه وترك البنوك تتصرف كما ترغب. فليقل ما يعتقده صحيحاً، ويطلب الإجراءات المشددة، لكن ليعطي البنوك نظرة للمستقبل ويدعها تتصرف على ضوئها.

● هل تعتقد أن البنك المركزي قادر على منح هذه النظرة المستقبلية لمدة سنة؟

ـ إذا كان لا يستطيع تحديد رؤيته لمدة سنة، ويكتفي باتخاذ قرارات سريعة في لحظة تقديم الميزانية، فهذه مشكلة كبيرة. لكن «المركزي» قادر على ذلك.

● هل تعتبر اختبارات الضغط مؤشراً في يد «المركزي» لتحديد رؤيته؟

ـ نعم، إنها مؤشر، وقد أعلن أكثر من مرة أن البنوك الكويتية في أحسن حالاتها.

● ما الذي تغيّر حتى تغيرت الرؤية بشأن البنوك؟

ـ الوضع سيئ وغير صحي، علينا أن نعطي تحية للبنوك الكويتية لأنه خلال الأزمة المالية التي فاتت هي التي دفعت الثمن، وربما وحدها فعلت ذلك.

● ألم تخطئ المصارف في القرارات الائتمانية؟

ـ لا يمكنك تحميلها كامل مسؤولية الأخطاء، لكن لا أحد ساعد البنوك.

● ألم تضع الدولة أموالاً حكومية في البنوك؟

ـ أودعت أموالاً، لكنها تحصل على عائد أضعاف ما تحصل عليه في أماكن ثانية.

الحكومة تقاعست

● برأيك، ألم تقدم الحكومة أي دعم للبنوك خلال الأزمة؟

ـ لا، أبداً، بالنسبة لضمان الودائع، حتى البلدان قليلة الإمكانات مثل الأردن ضمن الودائع، بالإضافة إلى دول الخليج ودول أخرى كثيرة حول العالم.

● ما كان يمكن أن تفعله الدولة ولم تفعله؟

ـ في قمة الأزمة المالية، جنبت البنوك مخصصات ضخمة جداً مقابل القروض المتعثرة، خصوصاً في شركات الاستثمار، حيث وصلت إلى الذروة عند مليار دينار ونيف. وقد أخذت كل هذه المبالغ من أرباحها، بمعنى أن البنوك قادرة على الربحية في ظروف صعبة وقادرة على معالجة أي مشكلات ائتمانية. الأزمة لم تكن أزمة مصرفية، في الكويت كان هناك أزمة شركات استثمار.

شركات البوكر

● هل تقصد شركات «البوكر»؟

ـ هناك شركات «بوكر» نعم، لكن جميع شركات الاستثمار تأثرت دون استثناء طوال سنوات الأزمة الأربع الماضية.

● هل كان على شركات الاستثمار أن تتحمل جزءاً من المسؤولية، كما فعلت البنوك، خصوصاً أن الائتمان فيه طرفان؟

ـ الأزمة هي نفسها في العالم بأسره. فعندما تستدين من البنك تصبح الطرف الأقوى، لأن البنوك تود التعاون معك لتتفادى المخصصات الكبيرة. لكن ماذا تستطيع أن تطلب من شركة استثمار تملك أصولاً لكنها غير قادرة على سداد دين؟ الدولة كانت قادرة على التدخل من خلال شراء أصول بسعرها الحقيقي.

● لكن الوضع السياسي لا يسمح.

ـ بنظري الشخصي أن الوضع السياسي سمح، ولم يكن فيها أي مشكلة. ألم تنشئ الدولة محفظة وطنية بمليار دينار؟ أين كان تأثير الوضع السياسي حينها؟ لو اشترت المحفظة أصولاً جيدة بدل أسهم، لكان أفضل. فشراء سهم الشركة لا يساعدها. فبهذا المليار دينار، كانت الدولة اشترت أصولاً ومنحت حقاً للشركات بإعادة شرائها بعد سنوات بفائدة منخفضة.

● ألم تعد الهيئة العامة للاستثمار قادرة على شراء هذه الأصول اليوم؟

ـ تستطيع التدخل في كل وقت، لكن نجاح عملية الشراء قبل سنتين كان أكبر من اليوم.

فشل تجارب قطاع الاستثمار

● برأيك ماذا سيبقى من قطاع شركات الاستثمار في الكويت؟

ـ عملية تقلص دور شركات الاستثمار ليست في الكويت فقط، بل في المنطقة ككل. أما في العالم، فما زال «مورغان ستانلي» هو «مورغان ستانلي» و«غولدمان ساكس» هو «غولدمان ساكس». لكن في المنطقة العربية، ليس لدينا اي نموذج ناجح في الخدمات الاستثمارية وإدارة الأصول.

● أكبر تجربة كانت كويتية في هذا القطاع.

ـ نعم، كنا أنشط الناس في قطاع الاستثمار. لكن أصابت البعض الثقة الزائدة بالنفس ونسينا دروس الأزمات السابقة ولم نتعلم من أخطائنا السابقة.

● لماذا لم ينجح نموذج شركات الاستثمار في المنطقة ونجح في العالم؟

ـ تتبع عمليات الاستثمار وإدارة الأصول في المنطقة موجة الاقتصاد، ترتفع مع الاقتصاد الممتاز وتتراجع مع الركود. في الدول الأخرى، تستمر أعمال البنوك الاستثمارية ما دامت أعمال الشركات جارية، وإذا تراجع الدخل يقلصون التكاليف والعمالة. طبيعة العمل هناك ديناميكية أكثر.

لا أزمة مالية في الكويت

● إلى متى ستمتد الأزمة المالية برأيك؟

ـ باعتقادي ليس هناك أزمة مالية في الكويت، بل أزمة ركود في قطاعات معينة، حيث هناك جزء من الاقتصاد مشلول. فالتنمية توقفت، لكن تجارة التجزئة في أحسن حالاتها بسبب زيادة الرواتب، والعقار باستثناء المكاتب أداؤه ممتاز، خصوصا في القطاعين السكني والاستثماري. كما أن أداء البنوك تحسن، قد نشهد تراجعات في أرباح القطاع، لكن المصارف الخاسرة عادت إلى الربحية، وهي تحتاج إلى بعض الدعم، لأن الاقتصاد يعتمد على الدولة. ولو أن الدولة تملك جرأة القرار ولا تخاف ممن يتربص بها، لكانت الأوضاع أفضل.

نظام عام متخبط

● كيف يمكن للمعنيين أن يتخذوا قرارات اقتصادية حاسمة في ظل أزمة سياسية عميقة، ونظام عام متخبط؟

ـ مع الأسف الشديد، الحكومات التي أتت هي حكومات هواة، أعضاؤها غير محترفي السياسة. هذا نقص كبير عندهم. السلطة التنفيذية مؤلفة من مجموعة هواة في اللعبة السياسية. هذا جانب من جوانب مشكلة اتخاذ القرار. كون الوزراء هواة لا يعني أنهم غير مؤهلين أو لا يملكون الشهادات والقدرات والتجربة، لكنهم هواة في لعب السياسة. فجميع الوزراء يرغبون بالانجازات، لكن ما ان يصرخ معارض واحد حتى ترتجف القاعدة كلها. والوزير عندما يقرر المواجهة، لا يجد «الحيط» أو السند المطلوب من مجلس الوزراء، فيصبح معلقا في الهواء. وفي هذه الظروف، يصبح الوزير مترددا، وإذا كان التراجع عن القرار يحميه، فيتراجع عنه. وقد أصبح الصوت العالي الأكثر تأثيرا، لا الصوت الذكي أو الصوت الناصح.

الشارع.. غوغاء

● هل تعتبر أن الغوغاء تتحكم بالبلد؟

ـ ما دام الشد والجذب تحت مظلة مجلس الأمة، فهذه هي اللعبة الديموقراطية، وعلينا التحمل. نجد في دول العالم أن نوابا يضربون بعضهم بالأحذية في البرلمان. لكن عندما تخرج المشاكل من إطار المجلس، وتصبح اللعبة في الشارع والغوغائية جزء منها، هنا يكمن الخطر. إذا بدأت الدولة تستمع إلى الشارع والغوغائية خارج إطار مجلس الأمة، فهنا المشكلة.

في قاعة عبدالله السالم، من حق الأغلبية أن تستخدم نفوذها وسلطاتها. لكن إذا لم تستطع استعمال نفوذها في البرلمان، تخرج إلى الشارع خارج الأطر الدستورية، وهنا يشل البلد.

● ألا تعتقد أن الخروج إلى الشارع هو تعبير عن شريحة واسعة من المواطنين؟

ـ أين أدوات القياس للشارع؟ هل يمكننا القول ان 20 الف شخص خرجوا إلى الشارع مثلا، هم يمثلون الأغلبية في الكويت. هل فئة ناخبة لهذا او ذاك تمثل كل الشعب؟ بالطبع لا.

«مصوها مص!»

● القطاع العام يعاني فائض موظفين و ضعفا في الانتاجية. ورغم ذلك يطالب المواطنون بحق الوظيفة في الدستور وبزيادة الرواتب. فيأتي بعض النواب ويستغلون هذه المطالب التي قد تكون محقة. ألا تعتقد إذاً أن المشكلة مجتمعية؟

ـ باعتقادي أن جميع الأشياء الجميلة التي حصلت في الكويت، «مصوها مص»، بمعنى أنها اندثرت، وهذا أسوأ ما حصل طوال الأعوام الماضية. فالكويتي رجل يشتغل ويبتكر. لكن هذا تغيّر كليا، وللأسف الشديد جرى ذلك آخر 25 سنة مضت. الكويت الجميلة انتهت مع نهاية السبعينات. ومنذ بداية الثمانينات بدأ التدهور، حيث انغلقت الكويت خلال الحرب العراقية الايرانية، وزاد التشدد الديني. وبسبب أزمة المناخ، سيطرت الدولة على جميع المؤسسات المالية في الكويت. واستمر الانحدار حتى منحنا الغزو فرصة أمل للتجديد بعد تعديل التركيبة السكانية. وبدأ حينها القطاع الخاص يتنشق الهواء جيدا، وبدأت مرحلة الخصخصة والاصلاح الاقتصادي. لكن بعدها طغت السياسة التخريبية.

> لا أثق بأدوات قياس الشارع.. هل فئة ناخبة لهذا وذاك تمثل كل الشعب؟

> شرائح من المناطق الخارجية تشعر أنها متأخرة في أخذ حقوقها

> لا بأس في تسريع تحصيل الحقوق.. لكن المشكلة في الطريقة

> وزراء قرروا المواجهة فإذا بهم بلا سند حكومي.. للأسف بات الصوت الصارخ أعلى من الصوت الذكي الناصح

رأينا الأزمة قادمة واتخذنا قرارات بيع عاجلة

كلام كثير عن ان كيبكو نجت من الأزمة أو كانت أقل المتأثرين.. لماذا؟ يقول العيار: في الواقع مازلت أذكر انه عندما شعرنا ان الأزمة آتية، طلبنا عقد اجتماع طارئ لكل المجموعة، واتخذنا قرارات ببيع كل شيء، قلنا لهم وقتذاك: بيعوا كل الأسهم، لا تفكروا بخسارة على المدى القصير، ولا استثمارات ولا أي شيء بانتظار كيف ستمر العاصفة.

نحن نصنع قيادات

تطرق الحوار الى حركة التدوير في مجموعة كيبكو، علما ان العيار الثابت الوحيد فيها.. فقال: اظن ان تدوير القيادات في «كيبكو» امر صحي، نحن نصنع قيادات بشكل دائم ونسلمها المسؤولية. كما اننا نعلم كفاءة كل قيادي واختصاصه ونسلمه مسؤولية، نعتقد انه الأقدر على حملها، وان المكان يحتاجه اكثر من غيره. على سبيل المثال، اجرينا تدويرا اخيرا بحيث سلمنا سعدون العلي قيادة قرين القابضة، لان خلفية العلي مالية، والقرين تحتاج اليوم الى ادارة مالية تراقب استثماراتها وتهندس ماليتها. كما اننا نهيئ قادة جددا، ويمكن العودة الى سيرة طارق عبد السلام لمعرفة كيف تدرج في المناصب، ليصبح قياديا رئيسيا اليوم في المجموعة.

حصلت معجزة.. ولم نتأثر باضطرابات الربيع العربي

مجموعة كيبكو منتشرة في عدد من دول الربيع العربي.. لكنها تأثرت بشكل طفيف بتلك الاحداث والاضطرابات.. لماذا؟

يقول العيار: بصراحة، كان التأثير بسيطا. وأعتقد أنها معجزة، لأن عملنا يتركز في المنطقة العربية، وخصوصا في مصر وتونس والأردن. لكن انكشافنا على سوريا ضئيل نسبيا، ولا يتعدى حجمه 30 مليون دولار هو حصتنا في البنك السوري.

تأثرُنا قليل مقارنة بحجم اصولنا البالغة 22 مليار دولار.. يمكن هنا أن اسرد مثلا عن مصر كحالة خاصة. فشركة التأمين هناك، كان من المفروض ان تتأثر بما حصل من اضطرابات وحرائق وغيرها، الا انها في نمو وربحية متواصلين، وذلك بفضل اننا الوحيدون المصنفون A-، والمؤسسات تعلم هذا الامر وتأتي الينا لاننا الوحيدون الذين نحمل هذا التصنيف في القطاع الخاص.

الإيداعات المليونية قضية كبيرة جداً.. ومعقدة

سألنا فيصل العيار عن رأيه في قضية الايداعات المليونية، التي كشفتها **القبس** منذ سنة وطالت عدداً من نواب الامة، فقال: انها قضية كبيرة جدا.. حتى الان لم اتمكن من الحكم على القضية بشكل نهائي لانها معقدة. هناك ارقام فلكية قيلت في سياق القضية.. لدي احساس ان فيها شبهة غسل اموال، لكن القضية اليوم بيد القضاء وهو الذي يمكن البت فيها.

جشع وفساد في النظام المالي

عما يجري على الساحة الاقتصادية العالمية، بعد سلسلة الفضائح البنكية، قال العيار: ما يجري اليوم هو أزمة أخلاقية، قبل ان تكون مالية او اقتصادية. فعندما يصبح هناك تلاعب في اللايبور، الذي هو أساس المعاملات المالية ومقياسها، يعني ذلك أن هناك فسادا عميقا وجشعا في النظام المالي العالمي. وأظن انه اذا كان هناك وجه سيئ للرأسمالية، فما يجري في النظام المالي العالمي هو افضل مثال لهذا الوجه: لا قيم، لا حدود، لا ضوابط.

أما على صعيد الأزمة المالية، فالواضح ان هناك تراجعا في النمو في الصين يقابله نمو قليل جدا في أميركا بنسبة 1.5%. كذلك الحال في أوروبا فالمسار غير واضح، وهناك مشاكل عميقة وطبعا أموال كثيرة، والبنوك والمؤسسات المالية تحتاج الى الرسملة، ولديها ديون سيادية يفترض أن تأخذ مخصصات مقابلها.

■ الحكومات السابقة كانت حكومات هواة غير محترفي سياسة .. فظهرت الفئوية والطائفية واندلعت الصراعات الجانبية

قيمة OSN الآن 3 أضعاف استثمارنا فيها

اكد فيصل العيار ان شركة OSN جيدة ورابحة، ومؤسسات مالية عالمية تطرق بابنا اليوم من اجلها. في الاعوام الثلاثة الاخيرة حققت نموا في ربحيتها وعائداتها بنسبة 30% وما فوق. لا يمكنني الافصاح عن ارقامها ونتائجها لانها غير مدرجة.

OSN شركة نموذجية، فالتكنولوجيا المستخدمة فيها متقدمة جدا، فناهيك عن استخدام تقنيات HD و3D، هناك تقنيات عدة في خدمة الاشتراك، فمثلا، حاليا هناك OSN Play، وهي تقنية تتيح للمشترك ان يسترجع أي برامج او افلام من ذاكرة المحطات ضمن باقة OSN.. وهذا غيض من فيض الخدمات المقدمة في الشركة.

صحيح ان المشروع كان صعبا في البداية وتطلب مصاريف كثيرة، لكن اليوم قيمة OSN تعادل 3 اضعاف ما صرفناه.

■ لا أزمة مالية في الكويت.. بل ركود في بعض القطاعات.. والدعم الحكومي مطلوب

● هل تغير العنصر الديموغرافي هو الذي غيّر الكويت؟

ـ شرائح واسعة من المجتمع من المناطق الخارجية مثلا أصبح صوتهم أعلى، وكانوا يشعرون بأنهم متأخرون بأخذ حقوقهم، فبدأوا يسرعون عملية تحصيل هذه الحقوق. لكن المشكلة في الطريقة.

● أين أخطأ النواب وأين أصابوا؟

ـ بالنسبة للرواتب، اصبحت الزيادة أمرا واقعا، ولا يمكن الرجوع عنها. لكن الدولة فاقدة للابتكار. فمع زيادة الرواتب، لماذا لم تطلب الحكومة من الموظفين الالتزام بالدوام، وإعادة تأهيلهم، و لماذا لا تطبق مبدأ الثواب والعقاب؟

● هل توافق إذاً أنه مأزق اجتماعي سياسي قبل أن يكون مأزقا اقتصاديا؟

ـ في النهاية إنه مأزق دولة كاملة. فالمشهد الاقتصادي من أسهل ما يكون، والأهمية هنا للقرار الاصلاحي الصحيح الذي يجب أن تتبناه الدولة.

● لماذا تسمع الدولة للنواب الشعبويين أكثر من بقية زملائهم؟

ـ في السنوات الخمس التي مضت قبل عهد الحكومة الحالية، كان هناك اغلبية برلمانية مريحة للحكومة. ماذا نتذكر من هذه الفترة؟ نتذكر الطائفية والعنصرية و الصراعات الجانبية. وكل المساوئ التي كنا نتفاداها ظهرت خلال الأعوام الخمسة الماضية. كنا نسمع عناوين فقط على شاكلة التنمية وغيرها من دون التنفيذ.

التغيير آت.. آت

● هل برأيك الحل يكمن في تغيير النظام السياسي؟

ـ التغيير آت آت. لكن يا ليت يكون منظما ومدروسا، ويا ليت أصحاب القرار يحددون طريقا معبدا للوصول إلى هذه النقطة لتفادي الفوضى. يجب أن يبدأ النقاش على مستوى المجتمع بكل فئاته لتغيير الصيغة اذا كان لا بد من ذلك.

● هل يمكن أن نصل إلى رئيس حكومة شعبي؟

ـ لا نستبعد ذلك، والدستور لا يمنع ذلك. يجب أن يكون هناك حوار وطني يناقش مستقبل الكويت، وتحديد الفترة التي نحتاج اليها للوصول إلى مبتغانا، فتجري العملية المنظمة والمدروسة، بدل أن يتكلم كل واحد من صوب ويضع الخريطة السياسية للبلاد على هواه ناكرا حق الاخرين في ذلك.

● حتى لو تطلب الأمر تعديل الدستور؟

ـ مشكلتنا أنه وسط هذه الغوغائية لا تجد صوتا للأغلبية الصامتة، بل نسمع صراخا فنخاف ونطلب ألا يمس الدستور، خوفا من التطرف والمغالاة في عملية التغييرات. لكن في النهاية الدستور ليس قرآنا.

حتى رئيس الحكومة الشعبي ليس ضد الطبيعة. وكل ما أتمناه هو الحوار الوطني وإجراء ندوات حوار بناء و مسؤول لبناء الكويت، لئلا يحمل كل واحد منا سيفه وعلمه ويعلن دستوره الخاص. في مصر مثلا، 80 مليون مواطن منهم الملايين تحت خط الفقر وغير متعلمين، لكنه يتم تنظيم ندوات وحوارات للاتفاق على مصر المستقبل التي ليس فيها تطرف. لماذا لا يحصل ذلك في الكويت؟ فنحن بلد صغير، والله أنعم علينا بخيراته. فالمواطن يحصل على مزايا خيالية. لماذا لا نتكلم بهدوء ونحاور بعقل بدل صراخ الغرائز؟

ضعف التجار

● لماذا برأيك تراجع دور التجار في البلاد؟

ـ كان هناك تفاهم دائم بين التجار وبين الحكومة. فعندما ضعفت الحكومة، ضعف التجار. إنه أمر واقع.

● ماذا يستطيع التجار فعله في هذا الإطار؟

ـ ليست قضية تجار أو ما شابه. لكن الحكومة لا تملك خطة إعلامية لتدافع عن سياساتها. وقد تركت الساحة خالية لمعارضيها في عدة قرارات. وهي تتخذ قرارات تثير التساؤل. ففي قضية الدوائر الانتخابية مثلا، خرج وزير الإعلام ليؤكد أن لا تعديل للدوائر، لكنه قالها على استحياء. وقد اتخذ بعض الأطراف هذا الموضوع قضيتهم الرئيسية. أنا لو كنت مكان الحكومة، لابقيت على الدوائر الخمس، ودعوت لانتخابات وفي اليوم نفسه أحيل ملف شرعية الدوائر إلى المحكمة الدستورية. فقد يستمر المجلس المنتخب 4 سنوات، وقد يحل بسبب عدم دستورية الدوائر. أنا شخصيا ضد اللعب بالدوائر لمصلحة نتائج معينة. لكن يجب تفادي أي خلل دستوري في هذا الإطار.

غزوة تركيا

● متى تتوقعون الحصول على كافة الموافقات الرسمية لإتمام صفقة استحواذ بنك برقان على «يوروبنك تكفن» التركي؟

ـ الأوراق عند بنك الكويت المركزي، ونأمل أن نحصل على الموافقة في القريب العاجل، فهو يطلب استفسارات بسيطة، والتفاعل إيجابي. أما في تركيا، فقد حددت السلطات الرقابية 15 اغسطس الجاري موعدا للحصول على الموافقات الرسمية. وان شاء الله ننجز الصفقة قبل نهاية الربع الثالث.

● كيف ستتعاملون في السوق التركي الجديد عليكم؟

ـ تركيا ليست سوقا جديدا. فهي تتمتع بعلاقات مع الدول العربية ولها نفوذ اقتصادي ومالي وسياسي وربما عسكري أيضا في المنطقة. تتمثل الأسواق الكبيرة في المنطقة بالعراق وسوريا (بعد هدوء الأوضاع). وأعتقد أن التبادل التجاري بين الكويت وتركيا بدأ يرتفع. وبالنسبة لنا، يعتبر السوق الكويتي صغيرا، لذا جاء توسعنا الاقليمي بشكل عام. لدينا مصرفنا في الأردن يعمل في العراق أيضا، كما أن مصرفنا في سوريا يستطيع التوسع في العراق، والآن بات بنكنا في تركيا لديه امتداد على العراق أيضا. وبالإضافة إلى «برقان» وبنك بغداد، تصبح بنوكنا بمنزلة شبكة تغطي المنطقة. ولا يجب أن ننسى أن السوق التركي من الأسواق الكبيرة. إذ يكفي أن تركيا هي الدولة الوحيدة في أوروبا التي حافظت على تصنيفها السيادي المرتفع. ونأمل خيرا من استحواذنا على بنك تركي.

● كم ستصبح حصة البنك التركي من مجموعة بنك برقان؟

ـ حتى عام 2012، يشكل بنك برقان نحو 65% من المجموعة المصرفية. بعد الاستحواذ على البنك التركي، ستنخفض حصة «برقان» إلى 40% من إجمالي عملياتنا المصرفية، وتكون الحصة الثانية من نصيب تركيا بين 17 و18% من الاجمالي، وتكون نسب بنوك الجزائر والعراق والأردن متساوية. أعتقد أن السنوات الثلاث المقبلة ستكون سنوات برقان كمؤسسة مصرفية.

● كيف تقيمون نتائجه للأشهر الستة الأولى من العام الحالي؟

ـ تحسنت الأرباح مقارنة مع النصف الأول من العام الماضي، وقد تصل لتكون ثاني أعلى أرباح في قطاع البنوك التقليدية بعد بنك الكويت الوطني.

● ما حجم المخصصات التي تعتقد على «برقان» الاستمرار في تجنيبها خلال الفترة المقبلة؟

ـ تبلغ تغطية القروض المتعثرة أكثر من 100% إذا جمعنا بين المخصصات العامة والخاصة والضمانات.

رجوع إلى الأساس

● ماذا عن عملية تقليص حجم شركة كامكو؟

ـ بعد فترة النمو الكبير، تحتاج إلى فترة استراحة لتذويب الشحوم الزائدة من هنا وهناك. كانت الشركة تملك أصولا بقيمة 150 مليون دينار في حين تبلغ حقوق مساهميها 90 مليونا وديونها نحو 60 مليونا. بعد جميع الاجراءات المتبعة، ستصبح أصول الشركة 59 مليون دينار، وحقوق مساهميها 40 مليونا وديونها 20 مليونا. وهذا الحجم مبالغ فيه حتى بالنسبة لشركة إدارة أصول. وهكذا بات تركيز الرؤساء التنفيذيين واضحا على قطاع محدد، أي إدارة الاصول والخدمات المصرفية الاستثمارية.

● هل هو تغيير لنموذج العمل؟

ـ لا، إنه رجوع للأساس.

الخليج المتحد.. الإسلامي

● ما تصوركم لبنك الخليج المتحد بعد قرار سحب إدراجه من سوق الكويت وبعد طلب تحويله إلى اسلامي ونقل أصول من «كامكو» إلى محفظته؟

ـ أولا، نحن نملك حصة كبيرة في «الخليج المتحد» تصل إلى 95% تقريبا، لذا التداول على سهمه قليل في الكويت، وهو مدرج في سوق البحرين المالي، فقررنا سحب السهم من البورصة المحلية. ثانيا، منح البنك المركزي البحريني «الخليج المتحد» رخصة لإنشاء نافذة تتعامل بالأدوات الإسلامية. وهو سيحاول تطوير هذه النافذة في المرحلة المقبلة.

● ما الجديد بالنسبة لشركة التقاعد في البحرين؟

ـ بدأوا العمل، وسيطرحون أول منتج في الربع الأخير من هذا العام. لقد أنشأنا فريق عمل كامل ووظفنا اكتواريين. لكن طبيعة عمل هذه الشركة صعبة، حيث نحتاج إلى 5 سنوات على الأقل حتى نبدأ حصاد العائد.

ترقبوا الجزائر

● لاحظنا تحركا للمجموعة في الجزائر. ما الجديد هناك؟

ـ نحن مهتمون بالسوق الجزائري ونشطون جدا فيها، وبنكنا هناك يحقق اعلى فعالية في القطاع الخاص، لدينا 35 فرعا حاليا، ونتطلع الى 40 فرعا نهاية هذه السنة. حصلنا على موافقات لتأسيس شركة تأمين، وهناك شركة اخرى للاجارة في صدد تأسيسها. ونتطلع في شركة الاجارة الى المشاركة مع شركة عالمية متخصصة، لكي تصبح واحدة من اكبر شركات الاجارة في المنطقة. كما نحن في صدد تأسيس صندوق استثماري مع الحكومة الجزائرية.

نعمل للمصلحة العامة

● هل صحيح ان خسارتكم في مزاد شركة يوباك كانت مفاجأة غير محسوبة؟

ـ كلا على العكس، نحن اصررنا على أن تكون المزايدة بهذه الطريقة الشفافة والمفيدة لكل الاطراف. فالحكم الذي صدر لبنك برقان كان يسمح له بأن يبيع الاسهم المرهونة لديه في السوق، وكان يمكننا ان نبيعها من جهة ونشتريها من جهة أخرى، لكن ذهبنا في طريق المزايدة في السوق، وافصحنا عن ذلك بكل شفافية، وادخلنا في حساب شركة الوطنية للطيران 10 ملايين دينار اضافية، وذلك في حال قارنا مع الخيار الاخر وهو تسييل الاسهم المرهونة، وهو ما امر كل الاطراف المعنية.

الرسالة التي نريد توصيلها هنا أن مجموعة مشاريع تعمل دائما للمصلحة العامة وليس فقط لمصلحتها الشخصية، ونحن نظهر ذلك بشكل ملموس وليس مجرد شعارات.

الاستراتيجية تتحقق

● وضعتم استراتيجية سنوية متفائلة جدا.. ألم تبالغوا في الاهداف في ظل ظروف السوق غير المشجعة؟

ـ وضعنا استراتيجية لتخفيض الدين 170 مليون دينار قبل نهاية السنة، وتخفيض المصاريف الى حدود 16% الى 17%، واستطعنا اليوم في بداية اغسطس ان نحقق 80% من الاستراتيجية.

في الواقع، ان كل انشطتنا تشغيلية وتساعدنا في تحقيق اهدافنا: برقان بنك يقوم بأعمال مصرفية بحتة ويحقق نموا متواصلا، الخليج للتأمين تحتفل هذه السنة بخمسين عاما، العقارات المتحدة مؤسسة منذ السبعينات ولديها مشاريع ضخمة كالمولات في الكويت، وفي سلطنة عُمان (مشروع في صلالة ومدينة للصيادين في الشويمية)، وفي الاردن (مشروع العبدلي - الشبيه بمشروع سوليدير بلبنان)، وفي لبنان (الروشة)، وفي المغرب (منتجع ضخم)، وفي مصر هناك مشاريع. ولم يتوقف أي مشروع منها طيلة الاعوام الخمسة الماضية.

● هل هناك أي نية لإصدار سندات جديدة؟

ـ كما اعلنا سابقا، فان اقرب استحقاق دين لدينا هو في 2016/2015، بعد ان مددنا الديون ضمن اصدار اكبر سندات في المنطقة للقطاع الخاص. بالنسبة لنا في «كيبكو» فهناك كاش الان بمبالغ تقارب 140 مليون دينار.

معايير عالمية

● لماذا لا تستخدم هذه الاموال.. ألم تعد هناك فرص؟

ـ هناك فرص، لكن نحن ملتزمون بمعايير التصنيف العالمية، اذ يجب الا نستدين بأكثر من 25% من اجمالي اصولنا، اذا استعملنا الكاش ربما نتخطى المعيار في حال اردنا الاستدانة من جديد للتوسع او للحصول على سيولة.

● أين الفرص اليوم بالنسبة لكيبكو؟

ـ بالنسبة لنا، وهذا ما ذكرناه سابقا، فقد استثمرنا في العامين الماضيين بشركاتنا. ونرى الان ان الأسوأ اصبح خلفنا.

فرص كبيرة في سوق الكويت.. العائد هنا مرتفع ولكن!

عن اوضاع السوق والاسعار فيه فضلا عن الفرص الممكنة، يقول العيار: اعتقد ان السعر العادل هو ما يبيعه ويشتريه الناس، وهذا واقع الشركات المدرجة في البورصات، فهناك عرض وطلب يحددان السعر العادل.

لكن ارى ان هناك مؤسسات عدة اليوم مقيمة بأقل من قيمتها الحقيقية، واعتقد انه لا يوجد في الاسواق العالمية اليوم من يعطي عائدا اكثر من الكويت. وهذا يحدث في كل القطاعات، واقصد هنا الشركات التي توزع. ولمن يريد ان يعرف الفرص عليه ان يدرس القيمة الدفترية لكل شركة وعملياتها وسياستها في التوزيع في الاعوام الثلاثة الماضية، وبامكانه ان يجري قائمة من شركات جيدة كفرص استثمارية. واعتقد انه اذا هدأت الاوضاع قليلا، سياسيا على الاخص، فان السوق الكويتي ستكون فرصة جيدة.

3 سنوات قادمة سيئة.. لكن الخليج أكثر أماناً

قال العيار: وإذا قرأنا الحالة من اميركا مرورا بأوروبا ثم الصين، فهذا يؤشر الى ان هناك 3 سنوات مقبلة سيئة للغاية. لكن في المقابل أصبحت منطقة الخليج العربي هي الأكثر أمانا اليوم، ربما الأوضاع السياسية غير جيدة، لكن من الناحية الاقتصادية والمالية، فهي من الدول الآمنة في العالم. وأعتقد انه لو ان البنوك الخليجية تنوي استقطاب سيولة اضافية، فهذا أمر سهل حاليا، لكن المشكلة هي في كيفية تصريفها.

> عندما ضعفت الحكومة.. ضعف التجار وهذا أمر بات واقعاً

> أرادوا لهيئة الأسواق أن تركض قبل أن تتعلم المشي

> بدأوا تطبيق قانون هيئة السوق بنقص إداري وفني وإجرائي

> الهيئة تمارس أدواراً ليست لها.. والسوق يعاني طول الإجراءات

> على البنك المركزي معاملة البنوك والمصرفيين كأشخاص راشدين

> .. كما على «المركزي» أن يخلع عباءة الماضي ويعطي البنوك مرونة لا سيما في المخصصات

> البنوك وحدها تحملت الأزمة ودفعت ثمنها بلا مساعدة أحد

> كان في قطاع الاستثمار شركات «بوكر» لكن الأزمة أصابت الجميع

نجاحات متوالية في مجموعة المشاريع

1. شبكة مصرفية إقليمية واسعة من تركيا إلى العراق والأردن وسوريا..
2. برقان سيكون ثاني أفضل بنك تقليدي في نتائجه
3. السنوات المقبلة.. سنوات بنك برقان حتماً
4. «كامكو» تعود إلى الأساس.. بعد تذويب الشحوم الزائدة
5. «الخليج المتحد» يحصل على رخصة نافذة إسلامية في البحرين
6. باكورة منتجات وخدمات شركة التقاعد.. في الربع الأخير
7. نجاح مصرفي في الجزائر بالإضافة إلى شركات تأمين وإجارة
8. نعمل للمصلحة العامة قبل مصلحتنا وخير دليل مزاد يوباك
9. أنشطتنا تشغيلية و«العقارات المتحدة» أفضل نموذج للكويت والمنطقة
10. «الخليج للتأمين» من نجاح إلى آخر محلياً.. وفي العراق والجزائر والبقية تأتي
10. الأسوأ بات خلفنا.. وكنا أول من استشعر الأزمة وجابهها بقرارات جريئة
11. أسعار أسهمنا في السوق متماسكة.. علماً بأن في البورصة كساداً
12. استراتيجيتنا تتحقق.. ولدينا ملاءة وسيولة كاش 140 مليون دينار
13. OSN شركة مبدعة.. ويطرق بابنا من أجلها مستثمرون عالميون